التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2012 - 2013

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة

بقيت ظلال الربيع العربي وملف البرنامج النووي الإيراني وذيول الأزمة الاقتصادية الدولية، وما يبدو أنها تحولات في المكانة الاستراتيجية للشرق الأوسط في الجيو–استراتيجيا الأمريكية، وتَواري القضية الفلسطينية خلفها، أكثر المظاهر دلالة على الملامح العامة لتطورات القضية الفلسطينية خلال السنتين الماضيتين 2012–2013.

ذلك يعني أن السنتين 2012–2013، وإنْ انعكستا على الموضوع الفلسطيني بموضوعات أخرى، إلا أنهما أسستا على ما يبدو لتحولات بنيوية في المنظومة الشرق أوسطية، تتبدى ملامحها في تغيرات في النظم السياسية العربية؛ وفي تأرجح معقد لحركة التنظيمات الإسلامية في المجتمعات العربية بشكل خاص؛ وفي استيقاظ الثقافات الفرعية في الشرق الأوسط، بفعل وعي ذاتي أو مفتعل بشكل عام؛ وفي دور روسي صيني يؤسس لنظام دولي يتراوح بين التعددية القطبية، أو على الأقل قطبية أحادية دون هيمنة بالمعنى الذي عرفته مثل هذه النظم الدولية تقليدياً.

إن مثل هذه التحولات الجذرية، قد تعني أن القضية الفلسطينية تدخل في إطار بيئة دولية، فيها من التغير البنيوي ما سينعكس عليها خلال السنوات القادمة، وبأن طرائق التفاعل الفلسطيني التقليدية تستدعي وضع ذلك في صُلب اعتباراتها.

ولرسم صورة الواقع الدولي الجديد، لا بدّ من التركيز على رصد بُعدَين هما: عناصر الثبات في المشهد الدولي من ناحية، ومؤشرات عناصر التغير من ناحية ثانية، وكيف تتداعى نتائج كل منهما على المشهد الفلسطيني في إطاره الدولي.

أولاً: اللجنة الرباعية

يمكن تلخيص نتائج النشاط الدبلوماسي للجنة الرباعية Quartet (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، روسيا) في عدم القدرة على التعبير عن إرادة دولية، تفرض حلاً على الأطراف في الصراع العربي الصهيوني بشكل عام، أو الصراع الفلسطيني الصهيوني بشكل خاص.

ويدل استعراض لبيانات اللجنة الرباعية على أنها بقيت تدور في الحلقة ذاتها منذ أن شرعت في عملها قبل أكثر من عقد من الزمن. بل إن حجم نشاط هذه اللجنة لا يبدو متوازناً بين سنة وأخرى، لكنه يميل للتراجع بشكل واضح، فقد أصدرت اللجنة منذ سنة 2002 ما مجموعه 48 بياناً توزعت على النحو التالي[1]:

جدول 5/1: النشاط الدبلوماسي للجنة الرباعية 2002–2013

السنة	2004–2002	2007–2005	2010–2008	2013–2011
عدد البيانات	5	21	12	10

ويشير الجدول السابق إلى أن السمة العامة للنشاط الدبلوماسي للجنة الرباعية يتراجع بشكل واضح منذ 2005، وأن نشاطها الدبلوماسي خلال الفترة 2011–2013 تراجع إلى أقل من نصف نشاطها خلال الفترة من 2005–2007.

وقد أصدرت اللجنة ثلاثة بيانات خلال الفترة 2012–2013 على النحو التالي[2]:

1. بيان في 2012/4/11: تضمن التأكيد على استمرار الدعم للسلطة الفلسطينية في بناء مؤسساتها، كما دعت المجتمع الدولي لتوفير نحو 1.1 مليار دولار لمساعدة السلطة على الوفاء بالتزاماتها لسنة 2012.

2. بيان في 2013/7/30: ودعت اللجنة في هذا البيان إلى الترحيب باستئناف المفاوضات المباشرة في 2013/7/29 بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"؛ والتي كانت متوقفة منذ أيلول/ سبتمبر من سنة 2010، على إثر رفض "إسرائيل" تجميد نشاطها الاستيطاني في الأراضي المحتلة. كما أكدت اللجنة في بيانها على مساندة اللجنة للتوصل إلى حلّ الدولتين خلال تسعة شهور. ورحبت اللجنة بدور الجامعة العربية في الإسهام في العودة للمفاوضات.

3. بيان في 2013/9/27: وقد أكدت اللجنة في بيانها على الالتزام بوقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل إليه في 2012/11/21 بين المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل"، كما أكدت اللجنة على ضرورة الاهتمام بالحاجات الإنسانية في قطاع غزة.

إن تحليل المسار العام لدور اللجنة الرباعية من خلال بياناتها منذ 2002–2013 يشير إلى بعض الاستنتاجات:

1. تعثرت نشاطات اللجنة الرباعية بسبب ما تبديه "إسرائيل" بشكل مستمر من عدم ميلها "لتدويل" الموضوع الفلسطيني، لكي لا تجد نفسها في مواجهة "جبهة دولية" في بعض الموضوعات، مثل الاستيطان أو حقوق الإنسان وغيرها، وتفضل العلاقة الثنائية (فلسطين و"إسرائيل") من خلال التفاوض المباشر، أو من خلال "الوساطة الأمريكية"؛ لأن هذين البديلين يجعلان القدرة على استثمار الخلل في موازين القوى أكثر جدوى.

2. الرغبة الإسرائيلية في التقليص من أدوار الأمم المتحدة وروسيا (التي ترى أنهما أقرب للموقف الفلسطيني) من ناحية، وتحييد الدور الأوروبي نظراً لتأثير أوروبا عالمياً من الجهتين السياسية والأخلاقية من ناحية أخرى. وقد أشار وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergei Lavrov

في 2012/12/9 إلى أنه يبذل جهوداً لعقد اجتماع للجنة، لكن الولايات المتحدة لا تبدي رغبة في ذلك، بينما يبدي الاتحاد الأوروبي تأييداً للاجتماع[3]، أي إن الولايات المتحدة تسهم في تعثر اللجنة، نظراً لرغبتها في "احتكار" عملية التسوية، بما يتواءم مع مصالحها.

ولعل تصريحات لافروف تُعزز المؤشر العام لتراجع الدور الدبلوماسي للجنة الرباعية من خلال تراجع عدد اجتماعاتها وعدد بياناتها الخاصة بالموضوع الفلسطيني؛ وهو ما يتسق مع التوجه الإسرائيلي والأمريكي. ويكفي الإشارة إلى أن مجموع البيانات الصادرة عن اللجنة في سنة 2012 هو بيان واحد فقط، وفي سنة 2013 صدر بيانان فقط، بينما بالمقارنة أصدرت اللجنة سنة 2007 ما مجموعه عشرة بيانات، ثم بدأ المعدل بالتراجع.

3. تتأثر جهود اللجنة الرباعية بطبيعة العلاقات بين أطرافها، خصوصاً الطرفين الغربي من جهة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) وروسيا من جهة ثانية، إذ تنعكس الملابسات السياسية والاقتصادية بين هذه الأطراف في ساحات التنافس الأخرى (في إيران، وسورية، وأوكرانيا،...إلخ) على محاولة توظيف كل طرف لبعض جوانب الموضوع الفلسطيني كأدوات كبح أو إغراء للطرف الآخر، وهو ما يؤثر على عمل اللجنة.

ثانياً: الولايات المتحدة

شكل توقف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر 2012، والتي تمّ استئنافها في تموز/ يوليو 2013، تعبيراً عن الفشل في كل الجهود الأمريكية للتوصل إلى حلّ سلمي للنزاع. وازداد الأمر تعقيداً مع بروز مؤشرات أولية على تحولات في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لبنية علاقات أمريكا الدولية لا سيّما في البعد الجيو–استراتيجي، والذي عبر عنه التصريح الذي نسب لمستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي سوزان رايس Susan Rice؛ ويمثل إطاراً لفهم التوجهات الجديدة للسياسة الأمريكية في المدى الزمني القصير والمباشر. فقد قالت رايس "ليس بمقدورنا أن يستغرق إقليم واحد وقتنا كله، أياً كانت أهميته، ويرى الرئيس أن الوقت مناسب لخطوة للوراء وإعادة التقييم، بطريقة نقدية وغير متزمتة حول كيفية تحديد مكانة إقليم معين... وإن هدف الرئيس هو تجنب أن تبتلع الأحداث في الشرق الأوسط كل أجندة أعمالنا كما كان عليه الحال مع الرؤساء قبله"[4].

وتتسق أقوال رايس مع ما أعلنه الرئيس أوباما عن تحول نحو "منطقة حوض الهادئ" والذي كانت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون Hillary Clinton قد أشارت إليه، وهو ما يعني ملامح تغير في البيئة التفاوضية لكل من السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

يضاف إلى ما سبق، أن الصورة الذهنية للولايات المتحدة في مجتمعات الإقليم الشرق أوسطي تزداد قتامة، طبقاً لنتائج استطلاعات الرأي العام في دول المنطقة. فقد دلّ استطلاع في سنة 2013 أجراه مركز بيو للدراسات Pew Research Center's Global Attitudes Project أن شعبية أوباما تراجعت في العالم الإسلامي من 33% إلى 24%، كما أن الموافقة على سياسته قد تراجعت من 34% إلى 15%، وأن نسبة تأييد الولايات المتحدة في مصر والأردن ولبنان وباكستان أصبحت أدنى من تلك التي حصلت عليها في سنة 2008[5].

ويندرج ضمن التوجه ذاته، النزوع الأمريكي للوصول إلى حالة الاستقلال النفطي عن منطقة الخليج وغيرها من المناطق، فقد أكدت وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency (IEA) في تقرير لها سنة 2012 أن "الزيادة غير العادية في الإنتاج الأمريكي من الغاز والنفط سيمثل تغيراً كاسحاً في تدفق الطاقة العالمي"، ويتابع التقرير أن الولايات المتحدة ستتحول إلى "دولة مصدرة تماماً للغاز الطبيعي سنة 2020، وتصبح دولة مكتفية تقريباً في مصادر الطاقة مع سنة 2035". وتبرز أمريكا الشمالية كمُصَدر تام للطاقة مما يسرع في التحول في اتجاه تجارة الطاقة العالمية، حيث سيتحول 90% من صادرات الطاقة الشرق أوسطية إلى آسيا مع سنة 2035[6]؛ وهو ما يعزز التصور القائل باحتمالات تراجع المكانة الاستراتيجية للشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية، وهو أمر يقلق دولاً عربية، كما أنه أثار تساؤلات لدى الباحثين الإسرائيليين حول التوازنات الإقليمية التي قد يصيبها تغير عميق[7].

وفي ظلّ هذه التوجهات الأمريكية الجديدة، توقفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بسبب الرفض الإسرائيلي لوقف الاستيطان؛ فسعت خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من سنة 2012 وخلال سنة 2013 لاستئناف المفاوضات، لتكريس الانطباع بعدم توقف مسيرة التسوية السياسية. وهو ما يتضح في أن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري الذي تولى منصبه في كانون الثاني/ يناير 2013، وزار المنطقة خلال سنة 2013 عشر مرات (كان آخرها في نهاية سنة 2013 وبداية 2014). لكن مقارنة عدد هذه الزيارات للشرق الأوسط لا تشكل إلا أقل من ثلث نشاط كيري الدبلوماسي في القضايا الدولية الأخرى، إذا جعلنا عدد الزيارات مؤشراً على ذلك[8].

غير أن ما يلفت الانتباه في إدارة الولايات المتحدة لأزمة التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي هو الاقتصاد السياسي للمفاوضات، إذ يتم جذب المفاوض الفلسطيني للعودة للمفاوضات عبر توظيف المساعدات الاقتصادية كوعد بالمساعدة أو الوعيد بقطعها للطرف الفلسطيني.

وتجددت هذه الدبلوماسية خلال سنتي 2012–2013، من خلال إعلان الولايات المتحدة عن تقديم مساعدات اقتصادية في أيار/ مايو سنة 2013؛ فتبع ذلك الإعلان عن استئناف المفاوضات (دون أي التزام إسرائيلي بوقف الاستيطان) في تموز/ يوليو 2013. وهو الأمر

الذي كان أوباما قد ألح عليه خلال زيارته الثانية للضفة الغربية في آذار/ مارس 2013، بعد أن كان قد زارها في سنة 2008.

ويتبين من مراجعة قرارات الكونجرس أو بياناته أن الربط بين المساعدات الأمريكية ومضمون السلوك السياسي الفلسطيني هو من بين أبرز سمات الموقف الأمريكي. وقد أشارت إحدى تقارير الكونجرس إلى أن المساعدات للطرف الفلسطيني تستوجب من الرئيس الأمريكي أن يقدم ما يثبت للكونجرس أن هذه المساعدات "تخدم الأمن القومي الأمريكي"[9]. وتتمثل أبرز مطالب الطرف الأمريكي عند الربط بين المساعدات والسلوك السياسي الفلسطيني في الآتي[10]:

1. التأكيد على ضمان عدم وصول المساعدات لجهات تمارس المقاومة المسلحة أو "الإرهاب"، وهو ما يعني حركة حماس تحديداً.
2. إرجاء الطرف الفلسطيني للتقدم بطلب للانضمام لهيئات أو اتفاقيات دولية.
3. تحذير الطرف الفلسطيني بعدم القيام بخطوات أحادية.
4. التأكيد على ضرورة عودة السلطة الفلسطينية لطاولة المفاوضات بالرغم من استمرار الاستيطان.

وقد ترافق مع توقف المفاوضات تجاذب داخل الإدارة الأمريكية حول المساعدات للسلطة الفلسطينية، حيث بذلت الخارجية الأمريكية جهوداً للإفراج عن المساعدات التي كانت مقررة للسلطة سنة 2012 (بقيمة 495 مليون دولار) وسنة 2013 (200 مليون)[11]، ونجحت في ذلك في آذار/ مارس 2013. ثم بذلت الحكومة الأمريكية جهودها مع الكونجرس لضمان مساعدات للسلطة في سنة 2014 بقيمة 440 مليون دولار، منها 70 مليون للأجهزة الأمنية، وتنص مسودة مشروع قرار تقديم المساعدة على "أن طلب المساعدة للسنة المالية 2014 سيساعد في دفع عجلة التفاوض"[12].

وتكرس التوظيف الاقتصادي في الدبلوماسية الأمريكية بإعلان وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في 2013/5/26، خلال اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت في الأردن عن خطة يساندها ممثل اللجنة الرباعية توني بلير Tony Blair؛ تقوم على دعم اقتصادي للسلطة الفلسطينية لدعم القطاع الخاص في الأراضي المحتلة سنة 1967 بقيمة أربعة مليارات دولار، وأن خبراء من القطاع الخاص سيقدمون المشورة للسلطة الفلسطينية في هذا المجال. وقال كيري إن هؤلاء الخبراء يعتقدون أن بإمكانهم رفع الناتج المحلي الفلسطيني بنسبة 50% خلال ثلاثة أعوام، وتخفيض نسبة البطالة من 21% إلى 8%، ورفع الأجور بنسبة 40%؛ وهو ما يجعل السلطة الفلسطينية أقل احتياجاً للمساعدة الدولية.

وكشف كيري عن توجه جديد وهو إحلال القطاع الخاص محل الحكومات في تقديم المساعدات بسبب أن "أغلب الحكومات ليس لديها المال، وفي بعض الأماكن لدى القطاع الخاص قدرة أكبر على التحرك بسرعة أكبر"[13].

وبالمقابل كان أوباما قد طالب بزيادة المعونة لـ"إسرائيل" من 2.994 مليار دولار سنة 2011، إلى 3.075 مليارات سنة 2012، إلى 3.1 مليارات سنة 2013[14]، بينما بالمقارنة نجد أن حجم المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية تراجع من 550.4 مليون دولار سنة 2011 إلى 513.4 مليون سنة 2012، ثم إلى 440 مليون سنة 2013[15]، كما تعهدت الولايات المتحدة بتقديم 244.5 مليون دولار سنوياً لوكالة الأونروا لسنة 2013[16].

واللافت للنظر في موضوع تنمية القطاع الخاص الفلسطيني أن هذا الموقف الأمريكي هو ذاته الذي أكدت عليه دراسة للبنك الدولي، التي طالبت بتنمية القطاع الخاص، والاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستمرار في الاستثمار في القطاع التعليمي[17].

من ناحية ثانية، بقي الهَمُّ الثاني، بعد هَمِّ استئناف المفاوضات، للدبلوماسية الأمريكية خلال السنتين 2012–2013 هو في التأكيد على الأمن الإسرائيلي من خلال:

1. التأكيد على استمرار وقف إطلاق النار في قطاع غزة، والذي كان قد تمّ التوصل إليه في 2012/11/21؛ بعد وصول وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بيوم واحد، من خلال وساطة بذلها الرئيس المصري المعزول محمد مرسي. وقالت كلينتون خلال مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو إنها "تشكر الرئيس مرسي لتخفيضه تصاعد العنف في غزة"، وإنها ستبحث الخطوات الأخرى لتدعيم الهدنة[18]. وكانت الاشتباكات قد استمرت بين الجيش الإسرائيلي ووحدات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة لمدة ثمانية أيام.

وأكد رئيس هيئة أركان الجيوش الأمريكية الجنرال مارتن ديمبسي Martin Dempsey تعهد بلاده بدعم الجهود الإسرائيلية، والتعاون الأمني والاستخباراتي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، لمنع التهريب إلى قطاع غزة عبر سيناء معتبراً ذلك أمراً "مقلقاً للغاية"[19].

2. التأكيد المتواصل على ضمان الأمن الإسرائيلي، واعتباره قضية غير قابلة للتفاوض، وقد عبر أوباما عن ذلك في خطابه أمام اجتماع آيباك في آذار/ مارس 2012 قائلاً "إن أمن إسرائيل بالغ القداسة sacrosanct وغير قابل للتفاوض"[20].

ويبدو أن التوافق الاستراتيجي بين الطرفين الأمريكي والإسرائيلي لا يستوجب بالضرورة التوافق التكتيكي، وهو ما يتضح في موضوع البرنامج النووي الإيراني الذي كان الموضوع الأكثر جدلاً استراتيجياً بين الطرفين الإسرائيلي والأمريكي. وهو ما اتضح خلال زيارة أوباما للمنطقة

في 2013/3/20 والتي بدا فيها أن الطرف الإسرائيلي غير مطمئن لاحتمالات التوصل لحل سلمي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من ناحية، وبين إيران من ناحية أخرى، بخصوص برنامجها النووي؛ لا سيّما مع تأكيدات أوباما التي سبقت الزيارة، من أنه "لا يريد أن يرى مزيداً من الصراع في منطقة الخليج المنتجة للنفط"[21]. واللافت للنظر هنا، أن الولايات المتحدة لم تُعِر بالمقابل اهتماماً لقرار الأمم المتحدة بضرورة إخضاع البرنامج النووي الإسرائيلي لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية(International Atomic Energy Agency (IAEA، وهو القرار الذي ساندته 176 دولة[22]. غير أن هذا الجدل طفا على السطح بين الطرفين ثانية ببروز قضية التجسس الأمريكي على البريد الإلكتروني لبعض الشخصيات الإسرائيلية خلال سنة 2013[23]، والذي أعاد إثارة موضوع الجاسوس الإسرائيلي في الولايات المتحدة جوناثان بولارد Jonathan Pollard، مما يعزز وجود تشققات أولية في جدار التوافق الاستراتيجي بين الطرفين.

3. يتعزز الموقف الأمريكي في مجال ضمان الأمن الإسرائيلي باستمرار المساعدات العسكرية الأمريكية لـ"إسرائيل"، مثل تقديم 680 مليون دولار لتعزيز القبة الحديدية لمواجهة الصواريخ الموجهة ضدّ "إسرائيل"، وتعزيز "مخازن الطوارئ" الخاصة بالجيش الأمريكي والموجودة في "إسرائيل" بمبلغ 800 مليون دولار؛ على أن يكون بإمكان الجيش الإسرائيلي استخدام ما في هذه المخازن من دبابات وصواريخ ومدافع في حالة الطوارئ[24].

4. تكييف الاتفاقيات بشكل تدريجي لصالح الطرف الإسرائيلي لطمأنته في هواجسه الأمنية، فقد تواترت الأنباء والتقارير الإعلامية (وليس الرسمية) عن مناقشات يديرها كيري من أجل:

أ. تعديل خطة السلام العربية التي أعلنت في بيروت سنة 2002، بهدف القبول بفكرة تبادل الأراضي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وهو موضوع كان الرئيس أوباما قد طرحه في 2011/5/19[25]. بل تناقلت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية أن التبادل يشتمل على ضمّ أراضٍ في المثلث الفلسطيني (من أراضي فلسطين المحتلة 1948) للسلطة الفلسطينية، مقابل بقاء المستعمرات الإسرائيلية في الضفة تحت السلطة الإسرائيلية[26].

ب. طرح جون كيري على الطرف الفلسطيني خلال زيارة ثانية في غضون الأسبوع الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 2013 خطة تقتضي بأن تقبل السلطة الفلسطينية بإجراءات أمنية، يتم من خلالها بقاء القوات الإسرائيلية مرابطة داخل أراضي الدولة الفلسطينية المقترحة على نهر الأردن، والسيطرة على الحدود مع الأردن منفردة أو بقوات فلسطينية إسرائيلية مشتركة، لمدة تصل إلى 15 عاماً[27].

ويبدو أن كيري شعر مع نهاية سنة 2013 بأن الموعد الذي سبق تحديده للتوصل لاتفاق بين الطرفين (وهو نيسان/ أبريل 2014) أصبح أمراً متعذراً، في ظلّ عدم تحقيق تقدم؛

وهو ما جعله يسعى لإقناع الطرفين بأيّ إجراءات لإيجاد شعور بتقدم التسوية، أو بأن الدبلوماسية لم تصل بَعدُ لطريق مسدود. غير أن النشاطات الدبلوماسية الأمريكية في فترة ما بعد منتصف سنة 2013 بقيت دون توضيح. ففي الوقت الذي راجت فيه أنباء إعلامية عن مشاريع أمريكية لتحويل منطقة أريحا إلى "مركز اقتصادي"، وإشراك الأردن في الحل، وتواجد إسرائيلي في غور الأردن لفترة زمنية، وقيام "إسرائيل" ببعض الانسحابات مثل الانسحاب من منطقة شمال البحر الميت، لكن أياً من هذه المشروعات لم يتم التصريح الرسمي بها[28].

5. متابعة التطورات في المنطقة العربية (خصوصاً في دول الربيع العربي) وانعكاساتها على الأمن الإسرائيلي. وقد شكل التغيير الذي جرى في مصر بعزل الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي في 2013/7/3 موضوعاً للمتابعة الحثيثة من الطرف الأمريكي والإسرائيلي. وهو ما صرف الاهتمام عن الموضوع الفلسطيني حيناً، أو ربط تلك التحولات بالأمن الإسرائيلي حيناً آخر؛ لا سيّما مع تزايد الاشتباكات بين الجيش المصري وتنظيمات توصف بأنها "إسلامية"، وتزايد قوة التنظيمات المشابهة في سورية والعراق. وهي الظروف التي دفعت الولايات المتحدة لإغلاق سفاراتها في آب/ أغسطس 2013 بسبب ما وصف بـ "تهديدات إرهابية".

6. تأكيد المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين على أنه لا علاقة بين أسباب انفجار "الربيع العربي" والصراع العربي الصهيوني؛ لأن الربط بينهما سيقود إلى مزيد من الضغط على الطرف الإسرائيلي. وقد أكد كل من جون كيري والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز على الفصل بين الموضوعين، خلال خطاباتهما في لقاءات المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت في 2013/5/26[29].

من ناحية أخرى، فإن الكونجرس الأمريكي يشكل في كثير من الأحيان أداة مقاومة في وجه أيّ تطور للقضية الفلسطينية. ففي أعقاب قبول فلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة 2012/11/29، طالب أعضاء في الكونجرس بإقفال البعثة الفلسطينية في الولايات المتحدة[30]، كما أن الناطقة بلسان وزارة الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند Victoria Nuland أكدت رفض الولايات المتحدة تحويل اسم السلطة الفلسطينية إلى اسم "دولة فلسطين"[31].

7. إصرار الولايات المتحدة على تخلي الفلسطينيين عن المقاومة المسلحة. وقالت نولاند في تصريحات صحفية، إنه يجب على حماس قبل أي حوار تلبية مطالب اللجنة الرباعية الدولية، وتتمثل في الاعتراف بـ"إسرائيل"، ونبذ "الإرهاب"، والاعتراف بالاتفاقات الموقعة بين "إسرائيل" والفلسطينيين[32].

من ناحية أخرى، بقي الرئيس الأمريكي أوباما يؤكد على ضرورة إنشاء دولة فلسطينية. وقال في مؤتمره الصحفي في رام الله في آذار/ مارس 2013 "إن الولايات المتحدة ملتزمة بعمق

بقيام دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة"؛ لكنه حمل حركة حماس مسؤولية الأوضاع في قطاع غزة إذ قال إن:

> البؤس والاضطهاد الذي يواصل الكثير من الفلسطينيين مواجهته في غزة سببه أن حماس ترفض نبذ العنف، ولأن حماس معنية أكثر بتعزيز عقيدتها الجامدة rigid dogma بدلاً من ترك الفلسطينيين يعيشون بحرية، وبسبب تركيزها الدائم على هدم إسرائيل بدلاً من بناء فلسطين. وقد رأينا مرةً أخرى التهديد المستمر من غزة ليلاً حين استهدفت الصواريخ سديروت Sderot. نحن ندين انتهاك وقف إطلاق النار المهم الذي يحمي الفلسطينيين والإسرائيليين معاً، وهو انتهاك تقع مسؤولية منعه على حماس[33].

كما واصلت الإدارة الأمريكية التعبير عن رفض سياسة الاستيطان بما في ذلك في شرقي القدس.

إن كل ما سبق، يعزز التوجهات العملية للإدارة الأمريكية، لضمان استمرار التفوق الإسرائيلي، بشكل يجعل نتائج العملية التفاوضية أسيرة موازين القوى التي هي لصالح "إسرائيل".

الهيئات الأمريكية الأهلية المساندة للحقوق الفلسطينية:

ثمة ظاهرة تستحق العناية في التوجهات السياسية للمجتمع الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية، إذ يشير تقرير لعصبة مكافحة التشهير Anti–defamation League (ADL) الأمريكية[34] والمؤيدة لـ"إسرائيل" في تقريرها لسنة 2013، أن هناك المئات من الجماعات المناهضة لـ"إسرائيل" تعمل في الولايات المتحدة؛ وأن تنامي هذه الحركات جاء في أعقاب الانتفاضة الثانية، وتطور إيقاع اتساعها بعد حرب 2009/2008 في قطاع غزة. ويشير التقرير أن هذه الهيئات تكيل الاتهامات لـ"إسرائيل" بارتكابها جرائم تشبه جرائم النازية وباتباع سياسات التمييز العنصري والتطهير العرقي الإسرائيلية، وبارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية.

ويحدّد التقرير عشراً من هذه الهيئات رأى أنها "أسوأ الأسوأ" بين التنظيمات، حيث يتحدث قادتها في حرم الجامعات، ويوزعون منشوراتهم في المؤتمرات المناهضة لـ"إسرائيل"، ويكتبون في افتتاحيات الصحف المحلية والوطنية، ويظهرون على شاشات التلفزيون وفي محطات الإذاعة، كما ينجحون في جمع الدعم عبر الترويج لأعمالهم على شبكات التواصل الاجتماعي. وقد تطور عمل هذه الهيئات بعد حرب غزة سنة 2012 وعلى أثر "الربيع العربي"، وأصبح التركيز على الدعوة لمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على "إسرائيل" Boycott, Divestment and Sanctions (BDS) campaign، كما تعمل هذه الهيئات بالتنسيق مع بعضها ورعاية نشاطات بعضها، في المؤتمرات والمظاهرات وكل النشاطات الدعائية ضدّ "إسرائيل"[35].

ويحدد التقرير أهم هذه الهيئات في الجدول التالي:

جدول 5/2: أهم عشر هيئات أهلية مناهضة للسياسة الإسرائيلية في الولايات المتحدة[36]

اسم الهيئة	تاريخ التأسيس	عدد مؤيديها (من خلال الفيس بوك)	عدد مؤيديها (من خلال التويتر)
اعمل الآن لوقف الحرب وإنهاء العنصرية Act Now to Stop War and End Racism	2001	3,000	750
أمريكيون مسلمون من أجل فلسطين American Muslims for Palestine	2005	8,500	3,100
نساء من أجل السلام Codepink:Women for Peace	2002	13,200	22,800
لو عرف الأمريكيون If Americans Knew	2001	11,700	700
الصوت اليهودي من أجل السلام Jewish Voice For Peace	1996	30,100	9,600
مجلس الشؤون العامة الإسلامية Muslim Public Affairs Council	1988	13,000	3,800
ناطوري كارتا Neturei Karta	1938	5,300	1,200
طلاب من أجل العدالة في فلسطين Students for Justice in Palestine	2001	21,400	1,300
الحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي US Campaign to End the Israeli Occupation	2002	15,000	6,800
أصدقاء سبيل – شمال أمريكا Friends of Sabeel–North America	1997	1,400	260

ويضاف على هذه الهيئات وجود المنظمة اليهودية الأمريكية (جي ستريت) J Street وهي منظمة تمّ إنشاؤها سنة 2007، وتعد أقل انحيازاً من منظمة آيباك، وقد شارك في مؤتمرها سنة 2013 نحو 2,800 عضو إلى جانب أعضاء من الكونجرس الأمريكي، وهي منظمة تؤكد على حلّ الدولتين ووقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية[37].

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي

تدل دراسة أشرف عليها الاتحاد الأوروبي سنة 2013 بخصوص وضع السلطة الفلسطينية بعد مرور عشرين سنة على أوسلو على استنتاجات غير مشجعة للاتحاد الأوروبي، إذ خلصت الدراسة إلى أن السلطة الفلسطينية تعيش أزمة حادة نتيجة لعدد من العوامل الذاتية والموضوعية هي[38]:

1. أزمة المصداقية السياسية: وتستدل الدراسة على فقدان السلطة الفلسطينية الشرعية والمصداقية من خلال المظاهرات التي شهدتها الضفة الغربية في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر من سنة 2012 والتي كانت موجهة بشكل رئيسي ليس ضدّ قوات الاحتلال بل ضدّ السلطة الفلسطينية، وتتجلى مظاهر الإحباط في المجتمع الفلسطيني في عدم الثقة في قيام دولة فلسطينية في ظلّ الاستيطان (69% من فلسطينيي الضفة الغربية)، ويعتقد 77% من سكان الضفة الغربية أن الفساد هو مشكلة في مؤسسات السلطة في رام الله.

2. فقدان السلطة لاستراتيجية واضحة: ترى الدراسة الأوروبية أن عباس قد طرح عدداً من الخيارات مثل تدويل الصراع من خلال الأمم المتحدة، أو العودة للتفاوض مع تجميد الاستيطان، أو المقاومة السلمية الواسعة، أو التقارب مع حركة حماس أو التهديد بحل السلطة، غير أن أياً من هذه الاستراتيجيات لم يتم تبنيه، وبقي الأمر دون استراتيجية واضحة.

3. تهميش فلسطينيي الشتات: إذ إن الإحلال التدريجي للسلطة محل منظمة التحرير أدى لتهميش أغلبية فلسطينيي الشتات وحرمهم من الآليات المؤسساتية للتأثير على صناعة القرار.

4. السياسات الإسرائيلية، وخصوصاً استمرار الاستيطان: ويتمثل في عدم توقف الاستيطان الإسرائيلي في كل أرجاء الضفة الغربية.

5. فشل القوى الكبرى والرباعية في تحقيق أيّ انجازات: يرى التقرير أن أحد أسباب فقدان السلطة الفلسطينية لشرعيتها هو فشل المفاوضات، بسبب عدم قدرة المجتمع الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية على إجبار "إسرائيل" للوفاء بالتزاماتها، كما أن المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي للسلطة لم تؤدِ إلا لتكريس الواقع، ولعل ما يجري في المناطق المصنفة ج في الأراضي المحتلة من قبل "إسرائيل" دليل على ذلك. كما أن المساعدات المادية وبناء المؤسسات التي تقدمها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هي ذات أهمية "لما بعد انتهاء الصراع"، بينما سياسات هاتين القوتين ليست إلا إدارة للصراع أكثر منها جَعْلَ إنهائه نقطةً مركزية عاجلة.

وتوصي الدراسة في نتائجها بعدد من المقترحات مثل: إعادة إحياء منظمة التحرير وفصل عملها عن السلطة الفلسطينية، وإجراء انتخابات للسلطة الفلسطينية، والقيام بإصلاحات داخل كل من حركتي فتح وحماس، وتدعيم المجتمع المدني.

ولعل التصريحات المتناقضة التي نسبت إلى ممثل الاتحاد الأوروبي في محادثات السلام بالشرق الأوسط السيناتور أندرياس راينيكي Andreas Reinicke في 2013/12/3 من أن الاتحاد ينوي التخلي عن مدّ السلطة الفلسطينية بمساعدات، تصل إلى نحو 300 مليون يورو

(411 مليون دولار تقريباً) سنوياً، إذا ما آلت المفاوضات الجارية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى الفشل؛ تشير إلى النقاش داخل الاتحاد الأوروبي حول أزمة التعامل مع الموضوع الفلسطيني. فقد صرّح راينيكي "إن هناك اقتراحات لإعطاء هذه الأموال إلى دول أخرى كسورية ومالي وأماكن أخرى من العالم". وأضاف أنه قد تثار هذه المسألة مجدداً في حال فشل محادثات السلام في نهاية التسعة أشهر المخصصة لها، وحينها سيكون السؤال "لماذا هذه المساعدات المادية إذا لم تؤسس الدولة الفلسطينية؟". وإن الاتحاد الأوروبي يعي جيداً أنه إذا قام بقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية فإن هذه الأخيرة سوف تنهار؛ لذا فإن الاتحاد الأوروبي يأخذ بعين الاعتبار تطبيق ذلك تدريجياً، في حالة أخذ قرار بذلك. وإذا حدث ذلك بالفعل، فإن السلطة الفلسطينية ستفقد جهازها الأمني والتنظيمي؛ وعندها سوف تتحمل "إسرائيل" مسؤولية إدارة الضفة الغربية بما في ذلك الجوانب المادية والإدارية[39]، ولكن من ناحية ثانية قالت الناطقة باسم الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن مايا كوسيانيتش Maya Kosyanchich في تصريح لوكالة آكي Adnkronos International (AKI) الإيطالية بأن الاتحاد الأوروبي "لم يعلن هذا الأمر وهو ليس مطروحاً للنقاش حالياً"، وأضافت "إن الاتحاد الأوروبي ما زال يدعم بقوة محادثات السلام بوصفها الطريق الأمثل لحل الصراع (الفلسطيني – الإسرائيلي) وتحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة"[40].

إن هذا التضارب في توجهات الاتحاد الأوروبي يكشف بعض التباين في التوجهات الأوروبية، لكنه يدل على عمق المأزق الذي وصلت إليه مسيرة التسوية، وعدم قدرة الاتحاد الأوروبي على إحداث نقلة نوعية. وبقيت السياسات الأوروبية تقليدياً تتمحور حول النقاط نفسها التي تضمنها بيان مجلس الاتحاد الأوروبي في أيار/ مايو 2012، والذي أشار إلى ما يلي[41]:

1. التأكيد على قيام دولة فلسطينية، وأن الاضطراب في المنطقة العربية يعزز أهمية تحقيق ذلك.
2. تطبيق قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة Fourth Geneva Convention في الأراضي المحتلة.
3. تأييد تبادل الرسائل بين "إسرائيل" والسلطة في نيسان/ أبريل 2012، والتأكيد على ضرورة استئناف المفاوضات على أساس بيان الرباعية في 2011/9/23.
4. التأكيد على ضمان أمن "إسرائيل" وإدانة إطلاق الصواريخ من غزة.
5. إدانة بناء المستعمرات والمطالبة بتفكيك كل ما بني منذ 2001 طبقاً لخريطة الطريق Road Map.
6. إدانة تهجير وهدم المنازل في شرقي القدس، ومنع النشاطات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية السلمية في شرقي القدس.

7. إدانة تردي أوضاع الفلسطينيين في مناطق ج، وكذلك تهجير البدو من أراضيهم، ومطالبة "إسرائيل" بتحمل مسؤولياتها في هذا الجانب.

8. إدانة سلوكيات المستوطنين ضدّ المدنيين الفلسطينيين.

9. التأكيد على ضرورة معالجة المخاطر الناتجة عن العسر المالي للسلطة.

10. حلّ مشكلة القدس كعاصمة للدولتين عبر المفاوضات.

11. دعوة الفلسطينيين للوحدة والتضامن والعمل على إجراء انتخابات.

12. الدعوة لتسهيل تدفق السلع والحركة في غزة، مع التأكيد على ضمان أمن "إسرائيل".

ولم تخرج كافة بيانات الاتحاد الأوروبي أو ممثليه عن هذه التوجهات، وهو ما يتضح في التصريحات التالية:

1. بيان الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن كاثرين آشتون Catherine Ashton في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 بخصوص الاستيطان، في أعقاب إعلان السلطات الإسرائيلية في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر عن طرح عطاء لبناء 1,859 وحدة سكنية في القدس والضفة الغربية، وقالت إن الاتحاد الأوروبي "كرر أن المستعمرات غير شرعية طبقاً للقانون الدولي"، وأضافت أن الاتحاد قد دعا الحكومة الإسرائيلية "للتراجع عن قرارها. كما يجب تجنب كل عمل يعيق أو ينسف المفاوضات القائمة"[42].

2. قالت الناطقة باسم كاثرين آشتون بعد اجتماعها مع الرئيس الفلسطيني في 2013/10/24، بأن آشتون "أعربت عن تأييدها الكامل للمفاوضات الحالية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي يجب أن تقود إلى دولتين، إسرائيل وإلى جانبها دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة [جغرافياً] وذات سيادة وقابلة للحياة"؛ كما دعت إلى ضرورة تحقيق المصالحة الفلسطينية ووحدة الموقف[43].

3. كان البرلمان الأوروبي قد تبنى قراراً في تموز/ يوليو 2012 بأغلبية 291 عضواً مقابل 274 عضواً وامتناع 39 عن التصويت، يدعو فيه "إسرائيل" إلى إنهاء هدم المنازل والإخلاءات والتهجير الإلزامي للفلسطينيين، منتقداً الإجراءات الإسرائيلية في المنطقة ج من الأراضي الفلسطينية المحتلة... كما دعم حلّ الدولتين وكل التغييرات التي قد تنتج عن توافق الأطراف أنفسهم[44].

أما المساعدات الأوروبية للسلطة الفلسطينية، فقد تراجعت من 200 مليون يورو (257 مليون دولار تقريباً) سنة 2012 إلى ما قيمته 168 مليون يورو (223 مليون دولار تقريباً) سنة 2013،

لكن اللافت للنظر أن نحو 7 ملايين يورو (9 ملايين دولار تقريباً) من المساعدات الأوروبية تذهب إلى المنطقة ج من الضفة الغربية، وهي تمثل نحو 62% من مساحة الضفة الغربية (ويسكنها 6% فقط من الفلسطينيين) وتسيطر عليها "إسرائيل" وفيها أغلب المستعمرات الإسرائيلية[45]، كما قدّم الاتحاد الأوروبي 153.5 مليون يورو (209.8 ملايين دولار) لوكالة الأونروا[46].

من ناحية أخرى، بالرغم من تواتر التصريحات الأوروبية عن مقاطعة المنتجات الإسرائيلية التي مصدرها المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967، والعمل على التضييق المالي على المؤسسات الأوروبية التي تدعم الاستيطان كما فعلت بعض الدول مثل النرويج[47]؛ إلا أن تقريراً صدر سنة 2012 ووضعه هانس فان دان بروك Hans van den Broek (وزير الخارجية السابق للاتحاد الأوروبي بين 1993–1999)، وأسهمت فيه 22 منظمة أوروبية غير حكومية يؤكد أن الاتحاد الأوروبي يستورد سنوياً ما قيمته 300 مليون دولار من منتجات المستعمرات، أي نحو 15 ضعفاً مما يستورده من الفلسطينيين[48]. وبالمقابل، وقعت خمسة اتحادات عمال أوروبية اتفاقية لمقاطعة بضائع المستعمرات الإسرائيلية بما يشمل خدمات الاتصالات، والاتحادات هي: الفرنسية، والإيرلندية، والبريطانية، والإيطالية، والسويدية[49].

غير أن الاتحاد الأوروبي في 2013/6/30، أصدر تعليمات تلزم جميع دول الاتحاد بالامتناع عن أي تمويل، أو تعاون، أو منح تسهيلات، أو منح دراسية، أو منح بحثية أو جوائز، لأي طرف يتواجد داخل المستعمرات اليهودية في الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" منذ 1967 والمؤلفة من مرتفعات الجولان، وقطاع غزة، والضفة الغربية ومن ضمنها شرقي القدس... وحددت التعليمات الأوروبية بأن يتضمن أي اتفاق مستقبلي سيتم توقيعه مع "إسرائيل" بنداً ينص على أن المستعمرات ليست جزءاً من "إسرائيل"، وعليه فهي ليست جزءاً من أيّ اتفاق.

وقد نُشِرت التعليمات الجديدة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية —الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي— في الصحيفة الرسمية للاتحاد الأوروبي في 2013/7/19[50]. ولعل ذلك هو ما دفع "إسرائيل" للرد بمنع وفد من الاتحاد الأوروبي من دخول قطاع غزة[51].

ويبدي الأوروبيون عناية خاصة بموضوع الأسرى الفلسطينيين من خلال نشاطات هيئات مدنية أوروبية مثل "الشبكة الأوروبية للدفاع عن حقوق الأسرى الفلسطينيين" Ufree، أو من خلال جهود كتل برلمانية في البرلمان الأوروبي، أو نشاطات المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان Euro–Mid Observer for Human Rights، حيث يمارسون نشاطات لإطلاق سراحهم.

رابعاً: مجموعة دول البريكس[52]

تتمثل أهمية مجموعة دول البريكس BRICS التي عقدت أول قمة لها سنة 2009 في أنها تضم كلاً من الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا (انضمت سنة 2010)، وتمثل قوة صاعدة ارتفع نصيبها من الناتج العالمي من 16% سنة 2000 إلى نحو 23% في سنة 2013، وتضم 42% من سكان العالم، ومسؤولة عن 33% من النمو في الناتج العالمي، وتختزن 42% من الاحتياطي النقدي العالمي[53].

وتعد دول هذه المجموعة من الدول الأقرب تقليدياً للمواقف الفلسطينية، وهو أمر بقي واضحاً في بياناتها القليلة التي صدرت منذ نشأتها. وقد أصدرت خلال سنتي 2012 و2013 عدداً من البيانات التي تضمنت تحديد مواقفها من القضية الفلسطينية على النحو التالي[54]:

1. بيان نيودلهي Delhi Declaration في 2012/3/29: فبعد التأكيد على أهمية الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، أكد البيان على ضرورة عدم التذرع بالتطورات في دول الشرق الأوسط لتأخير تسوية الصراع المزمنة وخصوصاً النزاع العربي الإسرائيلي. وتؤكد الأطراف تأييدها لتسوية النزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد Madrid Principles والمبادرة العربية. وتحث المجموعةُ "اللجنةَ الرباعية على تكثيف جهودها، وتدعو لإسهام أكبر لمجلس الأمن الدولي في البحث عن تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، وتطالب الأطراف بعدم اتخاذ إجراءات انفرادية، وخصوصاً النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

2. بيان لوزراء الخارجية لدول البريكس على هامش الدورة 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2013/9/26: رحب الوزراء باستئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية ورأوها خطوة مشجعة. وأكدوا أن تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي هو المطلب الأول لبناء سلام دائم في الشرق الأوسط. وأعربوا عن أملهم في أن يؤدي التفاوض لقيام دولتين تكون فيها الدولة الفلسطينية على حدود سنة 1967 وعاصمتها شرقي القدس، كما طالب الوزراء بأن تقدم اللجنة الرباعية تقاريرها لمجلس الأمن حول جهودها وما يتحقق من تقدم ملموس. وأعربوا عن قلقهم من النشاط الاستيطاني الذي يعد خرقاً للقانون الدولي ومضراً لمسيرة السلام.

وعند مقارنة بيانات دول البريكس ببيانات اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، يتبين ما يلي:

1. أن الموقف من موضوع القدس أكثر وضوحاً في بيانات دول البريكس من مواقف الجهات الدولية الأخرى، إذ تشير عبارات بيانات البريكس بشكل قاطع إلى شرقي القدس ضمن أراضي

الدولة الفلسطينية، بينما تترك الولايات المتحدة وأغلب الدول الأوروبية هذا الموضوع "للتفاوض"، وليس للقانون الدولي والشرعية الدولية.

2. تخلو بيانات البريكس من فكرة تبادل الأراضي، فهي وإن لم تذكرها، فإنها لا تطرحها كما هو حال البيانات الغربية بشكل عام.

3. تخلو بيانات البريكس من العبارة التي تلتصق ببعض القضايا، ونقصد بذلك عبارة "لما يتفق عليه الطرفان"، وترد في الغالب عند الإشارة لموضوعات مثل اللاجئين والحدود والقدس؛ بينما نجد هذه العبارة تتكرر في أغلب البيانات الأمريكية بشكل خاص والأوروبية بشكل عام. وهو أمر يشمل كل القضايا بما في ذلك الاستيطان بالرغم من إدانته، كما يتضح من تعليمات الاتحاد الأوروبي في سنة 2013 عندما يصرّح أنه لن يعترف بأي تغيير لحدود ما قبل سنة 1967 إلا إذا اتفق أطراف التسوية السلمية في الشرق الأوسط على ذلك[55].

4. يبدو التأكيد على دور أكبر لمجلس الأمن في بيانات البريكس أكثر منه في بيانات الجهات الأخرى، خصوصاً أن "إسرائيل" أقل ميلاً لتدخل الأمم المتحدة في هذا الجانب.

5. يبدو التأكيد على الأمن الإسرائيلي أكثر وضوحاً في بيانات الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية وبيانات الولايات المتحدة منه في بيانات البريكس.

6. تبدو بيانات البريكس أكثر تجنباً لإدانة حركة حماس في مواقفها المختلفة، وخصوصاً إطلاق الصواريخ على المستعمرات والمواقع الإسرائيلية.

7. ثمة نقاط تقارب عديدة بين البريكس والجهات الأخرى حول موضوعات، مثل إدانة الاستيطان، واعتباره مخالفاً للقانون الدولي، ومثل الإقرار بضرورة قيام دولة فلسطينية.

وعند تناول المواقف الخاصة بكل عضو في هذه المجموعة، يستدعي الأمر الإلمام بالتوجهات الاستراتيجية للدول الأكثر اهتماماً بالشأن الفلسطيني بشكل خاص، وتحديداً روسيا والصين والهند، دون إغفال بعض الاهتمام من قبل بقية أطراف المجموعة.

1. روسيا:

تكشف الوثيقة التي أصدرتها وزارة الخارجية الروسية ووافق عليها الرئيس بوتين في شباط/فبراير 2013 أبرز ملامح التوجهات الاستراتيجية الروسية، وتنص الوثيقة على[56]:

الأولويات الدولية: وتتمثل أهم المبادئ التي ستعمل السياسة الخارجية الروسية على تكريسها في الآتي:

أ. قيام نظام دولي جديد على أساس المساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ب. ضمان نفاذ القانون الدولي واحترامه، ومنع استغلاله من قبل قوى أو هيئات معينة.

ج. تدعيم الأمن الدولي من خلال تقليص اللجوء للقوة، وتعزيز الأمن الإقليمي، ودعم قيام مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل.

د. تعزيز التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والبيئية.

هـ. التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

الأولويات الإقليمية: رتبت الوثيقة الروسية الأقاليم الجيو–سياسية في العالم طبقاً لأهميتها على النحو التالي:

أ. كومنولث الدول المستقلة (عن الاتحاد السوفييتي السابق) ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ب. الاتحاد الأوروبي.

ج. التنسيق مع الناتو.

د. منطقة البلقان.

هـ. الولايات المتحدة.

و. الباسيفيكي الآسيوي.

ز. الهند والصين.

ح. كوريا بشقيها، واليابان، وكل دول الآسيان.

ط. الشرق الأوسط.

ي. أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ك. أفريقيا.

وبالرغم من أن الأولويات الإقليمية لروسيا تبدأ في الوثيقة من البند 42 (والخاص بدول الكومنولث المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي)، فإن ترتيب الشرق الأوسط حلّ في المرتبة 88 (أي تسبقه 46 أولوية)، وهو ما يعني أن الشرق الأوسط كإقليم جيو–سياسي حلّ في المرتبة التاسعة بين أقاليم العالم الجيو–سياسية الـ 11 التي تضمنتها الوثيقة، وتحدد الوثيقة الموقف الروسي من أزمة الشرق الأوسط على أساس:

أ. إقامة دولة فلسطينية.

ب. تحقيق التسوية السلمية بين الأطراف عبر المفاوضات.

ج. إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وأجهزة حملها.

وتتضح درجة التوافق بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط من خلال البيان التالي الذي أصدره وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ومفوضة الاتحاد الأوروبي آشتون في كانون الأول/ ديسمبر 2012، إذ أكد الطرفان على[57]:

أ. دعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى التفاوض على أساس القرارات الدولية 242، 338، 1397، 1515، 1850، ومبادئ مدريد، وخريطة الطريق، والمبادرة العربية للسلام، وكافة الاتفاقيات التي توصل لها الطرفان سابقاً.

ب. تجنب أيّ إجراءات تُقوِّض الثقة وحلّ الدولتين.

ج. معارضة الاستيطان واعتباره غير شرعي، ومعارضة أيّ إجراءات تؤثر على التواصل الجغرافي الدولة الفلسطينية وحيويتها.

د. معارضة أيّ تغييرات على حدود ما قبل 1967 بما فيها القدس ما عدا ما يتم توافق الطرفين عليه.

هـ. مطالبة "إسرائيل" بعدم اتخاذ إجراءات تقوض الوضع المالي للسلطة الفلسطينية.

و. مطالبة السلطة الفلسطينية إلى استثمار وضعها القانوني كدولة غير عضو بشكل بناء وعدم توظيف ذلك بشكل يقوض الثقة بين الطرفين.

ز. تأييد وقف إطلاق النار في 2012/11/21 بين "مجموعات قطاع غزة" و"إسرائيل"، ويدعو الطرفان لتسهيل عبور السلع والأفراد من وإلى غزة.

ح. دعوة الأطراف الفلسطينية للمصالحة.

ويبدو أن روسيا تستشعر بعض مآزق الولايات المتحدة في المنطقة الأمر الذي يسمح لها بفرص أكبر لبعض التحرك الدبلوماسي في المنطقة، وتتضح هذه المسألة في الأزمات السورية (منذ 2011)، والمصرية (منذ عزل الرئيس المصري محمد مرسي في تموز/ يوليو 2013) بالإضافة لدورها في أزمة البرنامج النووي الإيراني. وقد أعطى تشكيل مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي Shanghai Cooperation Organization[58] دفعاً لهذه التوجهات الروسية. غير أن اللافت للنظر أنه بمراجعة بيانات منظمة شنغهاي منذ تأسيسها سنة 2001 وحتى سنة 2013، لم يتضمن أيّ من بياناتها أيّ إشارة إلى مشكلات الشرق الأوسط، باستثناء إشارة واحدة في بيان الرؤساء في حزيران/ يونيو 2012 بخصوص الأزمة السورية ودعوة أطرافها للحوار[59].

ويتميز الموقف الروسي مقارنة بمواقف الدول الكبرى الأخرى في الموقف من حركة حماس، ففي الوقت الذي ترى الدول الأوروبية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص حركة حماس حركة "إرهابية"، فإن روسيا وعبر مواقف متكررة لا تنظر إلى حماس من هذه الزاوية، وهو موقف عبر عنه وزير الخارجية الروسي لافروف بشكل واضح في حوار مع التلفزيون الروسي في 2012/4/28 بقوله "إن الغرب يعتبر حركة حماس تنظيماً إرهابياً. بينما نحن لا نعتقد ذلك". وأضاف لافروف أن "الإسلام السياسي هو ظاهرة عادية. وهي لا تقلقنا... فقد تعاملنا معهم، الإسلاميين، ولمدة طويلة جداً". وأضاف إن تجاهل أحزاب وحركات كهذه يؤدي إلى نتائج سلبية. وتابع لافروف قوله إن حماس "فازت بنزاهة، والجميع اعترف بذلك. إن الانتخابات كانت حرة ونزيهة لكن الغرب رفض الاعتراف بنتائجها كونه يعتبر حماس تنظيماً إرهابياً"[60]. وقد تأكدت المواقف الروسية في هذا الجانب باستمرار اللقاءات بين قادة من حماس ووزراء من روسيا خلال سنتي 2012 و2013، وقد أكدت روسيا هذا الموقف، كما أكدت أهمية أن "لا تُنسى القضية الفلسطينية على خلفية أحداث الربيع العربي"[61].

أما الدبلوماسية الاقتصادية الروسية في الموضوع الفلسطيني، فإنها تبقى متواضعة عند مقارنتها بحجم المساعدات الأوروبية أو الأمريكية، فقد أعلنت روسيا في تموز/ يوليو 2012 عن تقديم مبلغ مليوني دولار لوكالة الأونروا، على أن يتم صرف هذا المبلغ سنة 2013[62].

2. الصين:

تتناغم السياسة الصينية في الشرق الأوسط مع نظرية الصعود السلمي التي وضعها المفكر الصيني جينغ بيجان Zheng Bijian، أو التنمية السلمية للرئيس السابق هو جنتاو Hu Jintao، وكلاهما يركز على استثمار القوة الناعمة وتجنب النزعة الميركنتيلية الجديدة أو نظم الحماية التجارية، وأن تنامي قوة الصين اقتصادياً وعسكرياً لن يكون تهديداً للأمن والسلم الدولي، وهو ما يعني انفتاح الصين على كل الدول بقدر أقل من القيود الآيديولوجية.

وتتضح ملامح هذه السياسة في استمرار تنامي العلاقات التجارية الصينية مع المنطقة العربية و"إسرائيل" على حدّ سواء، مع اعتبار النفط نقطةَ الجذب الرئيسية مع العرب؛ بينما الحصول على التكنولوجيا نقطة جذب مهمة مع "إسرائيل". وتدل مؤشرات السياسة الصينية خلال السنتين 2012–2013 على ذلك.

فقد أكد نائب الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping خلال لقاء في بكين مع وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان في آذار/ مارس 2012 رغبة الصين في تعميق العلاقات والثقة مع "إسرائيل". وتتعاون "إسرائيل" والصين في مجالات تكنولوجيا الاتصالات، وتمّ عقد اتفاقات بين شركات

إسرائيلية وصينية في مدينة تشنغدو Chengdu الصينية، التي تُعدُّ أحد أهم المراكز للنشاط الإسرائيلي في هذا الجانب في الصين[63].

كما يتنامى التعاون الصيني الإسرائيلي في القطاع العسكري، ويدل تزايد اللقاءات العسكرية بين الطرفين على ذلك، فقد التقى رؤساء أركان الجيشين في أيار/ مايو 2012، كما قامت سفن حربية صينية بزيارة ميناء حيفا في آب/ أغسطس 2012، استعداداً للمشاركة في مناورات حربية مشتركة[64].

وبالمقابل تؤيد الصين إقامة الدولة الفلسطينية، وتدين الاستيطان، وتدين أعمال العنف، كما طالبت الصينُ "إسرائيلَ" بوقف غاراتها على غزة في آذار/ مارس 2012، وبتحسين ظروف الأسرى الفلسطينيين، وأيدت انضمام فلسطين للأمم المتحدة بصفة دولة غير عضو.

وفي اللقاء بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس الصيني جين بينغ في أيار/ مايو 2013 في بكين، قدم الرئيس الصيني اقتراحاً لتسوية الصراع في الشرق الأوسط على النحو التالي[65]:

أ. إنشاء دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود 1967 وعاصمتها شرقي القدس، مع احترام حقّ "إسرائيل" في الوجود واحترام هواجسها الأمنية.

ب. اعتبار التفاوض الطريق الوحيد للسلام بين "إسرائيل" وفلسطين على أساس أن يقابل كل منهما الآخر في منتصف الطريق على أساس وقف النشاط الاستيطاني، ووقف العنف ضدّ المدنيين، ورفع الحصار عن قطاع غزة، ومعالجة سليمة لقضية السجناء الفلسطينيين، كما أن الوفاق الفلسطيني يساعد على انجاز ذلك كله.

ج. ضرورة الالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام، وبقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبالمبادرة العربية.

د. تقديم المجتمع الدولي ضمانات للتقدم في مسار التسوية، على أن تبدي الأطراف الدولية ذات الصلة قدراً من الإحساس بالمسؤولية واتخاذ مواقف موضوعية وعادلة، وضرورة زيادة المساعدات للفلسطينيين في ميادين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية.

ووقع الطرفان في نهاية المحادثات اتفاقية للتعاون في المجالات الاقتصادية والتقنية إضافة إلى التعاون في المجالين التربوي والثقافي.

3. الهند:

تطورت العلاقات الفلسطينية الهندية إلى مستوى السفارة سنة 2012 خلال زيارة قام بها الرئيس الفلسطيني محمود عباس للهند، وقدمت الهند مساعدة مالية بقيمة عشرة ملايين دولار،

وتمّ توقيع ثلاث اتفاقيات بين الطرفين في مجالات الاتصالات والتدريب المهني والبناء، وكانت الهند من بين الذين أشرفوا على صياغة قرار الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012[66].

وبالمقابل فإن العلاقات الهندية الإسرائيلية تواصل تطورها، إذ يلاحظ كثافة الزيارات المتبادلة بين وزراء الطرفين، حيث شهدت سنة 2012 زيارات وزراء إسرائيليين للهند مثل وزراء الاتصالات (نيسان/ أبريل 2012)، والسياحة (حزيران/ يونيو 2012)، كما قام مسؤولون في قطاعات صناعية هندية بزيارة "إسرائيل" (أيلول/سبتمبر 2012)، ووفد من وزارة الدفاع الهندية للتعاون في مجالات عسكرية (حزيران/ يونيو 2012)، ووزير الزراعة (أيار/ مايو 2012)، كما قامت أربع سفن من الأسطول الهندي بزيارة لميناء حيفا (آب/ أغسطس 2012)، وتمّ عقد الجولة السادسة لبحث منطقة التجارة الحرة بين "إسرائيل" والهند (كانون الثاني/ يناير 2013)[67].

خامساً: اليابان

لعل التطور الأكثر أهمية في الجهود اليابانية في الشرق الأوسط بعد مشروع "ممر السلام والازدهار" الذي أعلنته سنة 2006، هو دورها في تنظيم "مؤتمر التعاون لدول شرق آسيا للتنمية الفلسطينية" CEAPAD خلال سنتي 2012 و2013، والذي يشارك فيه المبعوث الياباني الخاص للشرق الأوسط يوتاكا إيمورا Yutaka Iimura، ويقوم المؤتمر على أساس تشجيع حلّ الدولتين، والعمل على التشاور مع وكالات المعونة ورجال الأعمال الآسيويين والعرب لتوسيع التجارة والاستثمار في فلسطين[68].

إلى جانب ذلك تناوب المسؤولون اليابانيون على بذل الجهود في إطار دعم التسوية السلمية، فقد قام وزير الخارجية الياباني كيشيرو جمبا Koichiro Gemba بزيارة للمنطقة في أيار/ مايو 2012، في أعقاب زيارة قام بها الرئيس الفلسطيني في نيسان/ أبريل 2012، تلتها زيارة من قبل وزير الخارجية الجديد فوميو كيشيدا Fumio Kishida في تموز/ يوليو 2013.

وتُدين البيانات الصادرة من الحكومة اليابانية خلال سنتي 2012 و2013 بناء وحدات إسكانية إسرائيلية في شرقي القدس (تشرين الأول/ أكتوبر 2013)، كما تدعو إلى تقديم مساعدات لمواجهة الوضع الإنساني المتدهور في قطاع غزة، وتبادل مذكرات حول مساعدات مالية لفلسطين ولوكالة الأونروا. وتقدر مساعدات اليابان للفلسطينيين خلال الفترة 1993–2013 نحو 1.35 مليار دولار[69]، منها 27 مليون دولار لوكالة الأونروا سنة 2012، ومبلغ 28.8 مليون دولار سنة 2013[70].

سادساً: الأمم المتحدة[71]

يلاحظ من متابعة نشاطات الأمم المتحدة أن السمة العامة لدورها في الموضوع الفلسطيني هي استمرار المواقف التقليدية لها في أغلب الموضوعات التي تمّ طرحها خلال السنتين 2012 و2013. غير أن التغير "النسبي" برز في قرار الأمم المتحدة في 2012/11/29 بقبول فلسطين "دولة غير عضو" في الأمم المتحدة، وهو أمر يمثل تطوراً قانونياً وإضفاء شرعية أكبر على الكيان الفلسطيني، لكن ذلك لم يغير من الاتجاه العام للسلوك السياسي لأي من أطراف الصراع المباشرين أو غير المباشرين.

وخارج هذا التطور، بقيت نشاطات الأمم المتحدة في نمطها التقليدي كما يتضح من خلال الدورتين 67 و68 لسنتي 2012–2013 على النحو التالي:

1. الجمعية العامة:

أ. الدورة 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر سنة 2012: وقد اتخذت الجمعية العامة 19 قراراً بخصوص القضية الفلسطينية، تتمثل أهم محاورها في القرارات التالية:

1. قرار بسيادة الشعب الفلسطيني على موارده في الأراضي المحتلة بما فيها شرقي القدس (والشيء نفسه لسكان الجولان المحتلة)، وتمّ إقراره بـ 170 مقابل اعتراض 7 دول من بينها "إسرائيل" والولايات المتحدة وامتناع 9 دول عن التصويت.
2. قرار في 2012/12/20 بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقد حظي القرار بتأييد 179 دولة مقابل رفض 7 دول فقط.
3. قرار باعتبار الممارسات الإسرائيلية ضارة بحقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة بما فيها القدس ونال القرار تأييد 164 دولة بينما اعترضت عليه 8 دول فقط.
4. قرار برفض الاستيطان في الأراضي المحتلة والجولان، ونال تأييد 169 دولة مقابل اعتراض 6 دول فقط.
5. قرار يدعو إلى تطبيق اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب على الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، ونال تأييد 171 دولة واعترضت عليه 6 دول فقط.
6. قرار بالدعوة إلى مساعدة وكالة الأونروا، وحظي بالتأييد من 172 دولة بينما اعترضت عليها 6 دول فقط.
7. قرار بتقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين، ونال تأييد 170 دولة واعترضت عليه "إسرائيل" فقط.
8. الدعوة لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، وقد مرّ القرار بدون عرضه على التصويت.

9. التأكيد على التسوية السلمية للمسألة الفلسطينية، ووافقت عليه 163 دولة مقابل رفض 6 دول.

10. الموافقة على إنشاء برنامج إعلامي خاص بالموضوع الفلسطيني، يكون تابعاً لسكرتارية الأمم المتحدة؛ وقد أيد المشروع 160 دولة واعترض عليه 7 دول.

11. إنشاء دائرة لحقوق الشعب الفلسطيني تكون تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وساند القرار 103 دول وعارضته 7 دول.

12. التأكيد على دور اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People (CEIRPP)، وهو المشروع الذي حظي بتأييد 106 دول وعارضته 7 دول.

13. قرار بمنح مركز الدولة غير العضو في الأمم المتحدة وذلك في الجلسة التي عقدتها الجمعية في 2012/11/29، وقد ساند القرار 138 دولة وعارضته 9 دول. وقال بان كي مون Ban Ki-moon الأمين العام للأمم المتحدة إن هذا القرار يمنح الحق لدولة فلسطين للتوقيع على "نظام روما الأساسي" للمحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC).[72]

ب. الدورة 68 سنة 2013: وقد اتخذت الجمعية العامة القرارات التالية[73]:

1. اعتبار سنة 2014 سنة التضامن مع الشعب الفلسطيني، ودعوة اللجنة الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني بالترتيب لذلك بالتعاون مع الحكومات والهيئات الأخرى، نال القرار تأييد 110 دول مقابل اعتراض 7 دول.

2. تشجيع دائرة برنامج المعلومات العامة الخاصة بالمسألة الفلسطينية على البحث في آليات تطوير الحوار بين الشعوب، وتشجيع السلام في المنطقة، نال القرار تأييد 163 دولة مقابل 7 دول.

3. الدعوة لمؤتمر دولي في موسكو، استناداً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1850 لسنة 2008، للتقدم والتسريع في استئناف العملية السلمية في الشرق الأوسط، نال القرار تأييد 165 دولة مقابل 6 دول.

4. اعتبار جميع الإجراءات القانونية والإدارية التي اتخذتها "إسرائيل" لتغيير المركز القانوني لشرقي القدس باطلة وغير قانونية، والدعوة لوقف جميع النشاطات الاستيطانية وكل الإجراءات التي تؤثر على المسجد الأقصى، نال القرار تأييد 162 دولة مقابل 6 دول.

5. مطالبة "إسرائيل" بالانسحاب حتى حدود سنة 1967 بما في ذلك هضبة الجولان، والتأكيد على عدم تحقق السلام والتعايش ما لم ينل الفلسطينيون حقوقهم المشروعة، نال القرار تأييد 112 دولة مقابل 6 دول.

وعند النظر في مستويات التأييد لهذه القرارات، يتبين أن المعدل العام لتأييد الحقوق الفلسطينية في الأمم المتحدة (الجمعية العامة) في سنة 2012 هو 155 دولة تقريباً، بينما معدل المعارضة هو نحو 7 دول، بينما كان المعدل العام للتأييد في سنة 2013 هو 142 دولة تقريباً، أي أن المعدل تراجع (غير أن ذلك له صلة بطبيعة القرارات المتخذة). ومن مراجعة أنماط التصويت يتبين أن أكثر الدول معارضة للحقوق الفلسطينية في الأمم المتحدة خلال الدورتين هي: "إسرائيل"، الولايات المتحدة، ميكرونيزيا، جزر المارشال، ناورو، بالاو، كندا، أستراليا، التشيك، بنما، وهو ما يعني أن أغلب القوى الدولية باستثناء الولايات المتحدة أكثر استجابة لطموحات الشعب الفلسطيني، بينما لا تجد "إسرائيل" تأييداً لمواقفها إلا في مجموعة من الدويلات micro-states ومن الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من الصورة الباهتة لدور الأمم المتحدة في القضية الفلسطينية، إلا أنها تمثل مرآة للتطور الهادئ والتدريجي الذي يصيب توجهات الدول اتجاه الموضوع الفلسطيني. وهو أمر يفسر القلق الإسرائيلي من التحول في توجهات المجتمع الدولي ومن رغبتها في عدم تدويل الموضوع الفلسطيني.

2. المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي (Economic and Social Council (ECOSOC في سنتي 2102 و2013 القرارات التالية بخصوص فلسطين:

أ. قرار بفتح كافة المعابر في قطاع غزة عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي سنة 2009، ودعوة "إسرائيل" للالتزام ببروتوكول التعاون الاقتصادي مع السلطة الفلسطينية Paris Protocol، الذي وقع في باريس في 1994، ووقف "إسرائيل" هدم المباني وفتح المجال لعبور الأفراد، والتوقف عن استغلال الموارد الطبيعية، واعتبار الاستمرار في بناء الجدار مخالف للقانون الدولي.

ب. قرار بتحميل "إسرائيل" مسؤولية إعاقة تطور المرأة الفلسطينية، ومطالبة المجتمع الدولي بتقديم المساعدة للمرأة الفلسطينية، ومطالبة "إسرائيل" بالالتزام بالمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

3. الأمانة العامة:

أعادت الأمانة العامة Secretariat للأمم المتحدة على لسان الأمين العام بان كي مون التأكيد على عدد من المواقف التقليدية بخصوص الوضع في فلسطين خلال الفترة 2012-2013:

أ. إرسال رسالة لمؤتمر دولي عقد في بغداد يعبر عن تضامن الأمين العام مع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية (كانون الأول/ ديسمبر 2012)[74].

ب. تأكيد الأمين العام في بيان له على عدم شرعية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية (2012/12/2)[75].

ج. التأكيد على رفض عمليات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد سنة 1967 واعتبار هذه الأعمال غير شرعية (2013/10/30)[76].

4. مجلس حقوق الإنسان:

كرر مجلس حقوق الإنسان Human Rights Council المواقف التقليدية في قراراته أو بياناته خلال السنتين 2012–2013، وخصوصاً:

أ. تأكيد حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

ب. التأكيد على وضع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة الفلسطينية بما فيها شرقي القدس (الضفة الغربية وقطاع غزة).

ج. متابعة تقرير اللجنة الخاصة بالتحقيق في الصراع الذي وقع في غزة في سنة 2012 بين المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل".

د. التأكيد من جديد على رفض الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هـ. أكد المجلس في بياناته خلال سنة 2013 على الموضوعات السابقة نفسها، بالإضافة لإصدار تقرير عن تداعيات الاستيطان على حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكان المجلس قد وافق في آذار/ مارس 2012 بأغلبية 36 صوتاً ضدّ واحد (الولايات المتحدة) على إنشاء أول بعثة تحقيق دولية مستقلة، للبحث في تداعيات الاستيطان الإسرائيلي على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها شرقي القدس. وهي المرة الأولى التي تشكل فيها مثل هذه البعثة[77].

وشكل موقف مبعوث الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ريتشارد فولك Richard Falk من الممارسات الإسرائيلية مؤشراً على تزايد النقد الدولي للممارسات الإسرائيلية. وقد أكد فولك في مؤتمر صحفي في عمّان أن "إسرائيل" تبقى "مسؤولة بالكامل عن التزاماتها القانونية في غزة"، كما أكد أن معاناة اللاجئين الفلسطينيين هي انتهاك لمعاهدة جنيف الرابعة، معتبراً حقّ تقرير المصير هو حقّ أساسي غير قابل للتقادم. وتحدّث فولك منتقداً الموقف الإسرائيلي من مهمته "من المؤسف أن الحكومة الإسرائيلية تستمر في عدم التعاون مع تفويضي الصادر من مجلس حقوق الإنسان. وقد طلبت مجدداً تعاون إسرائيل مع هذه البعثة، إلا أن إسرائيل، وكما في الماضي، لم تكلف نفسها حتى أن ترد على طلبي"، وختم قائلاً: "يجب إنهاء

الاحتلال الإسرائيلي، وهو في سنته الـ 45 الآن، إذا كان للفلسطينيين أن يحصلوا على حقوقهم الأساسية في ظلّ القانون الدولي"[78].

من ناحية أخرى، حذر فولك شركات عالمية من "انتهاكها القانون الإنساني الدولي من خلال استمرار أعمالها في المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعية، وأنها تقع تحت طائلة المحاسبة الجنائية"، وأشار إلى أن بعض الشركات استجابت لتنبيهاته وتوقفت عن العمل أو نقلت أعمالها للضفة الغربية[79].

وكان المجلس قد استضاف ندوة دولية في جنيف في آذار/ مارس 2012 لبحث الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ونجح المجلس في الحصول على توقيع نحو 300 منظمة دولية على وثيقة حقوقية تدين الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين والمطالبة بضرورة رفع القيود عن حركتهم[80].

5. مجلس الأمن الدولي[81]:

تركزت نشاطات مجلس الأمن خلال الفترة 2012–2013 في الاستماع لتقارير من نائب الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان Jeffrey Feltman عن الأوضاع العامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (النشاطات الاستيطانية، الاعتقالات الإسرائيلية للفلسطينيين، هدم المنازل وأعمال العنف بين الطرفين، ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، والأوضاع المعيشية لا سيّما جوانب الطاقة والبناء في غزة...إلخ).

كما استمع مجلس الأمن في أيلول/ سبتمبر 2013، للمنسق الخاص للعملية السلمية في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة روبرت سيري Robert Serry حيث أكد على فكرة استئناف المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، داعياً لمنح حل الدولتين الفرصة للتحقق، كما أعاد التذكير بالأوضاع المعيشية القاسية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

وقدم أوسكار فيرناندیز تارانكو Oscar Fernández–Taranco، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، تقريراً لمجلس الأمن في آب/ أغسطس 2013 أكد فيه على القلق من استمرار عمليات الاستيطان والاعتقالات للمواطنين الفلسطينيين، كما أبدى القلق على الأوضاع الأمنية في منطقة قطاع غزة.

6. وكالة الأونروا:

قدر تقرير صادر عن وكالة الأونروا احتياجاتها الإضافية لأداء دورها سنة 2013 بنحو 300 مليون دولار[82]، وقد تلقت الوكالة أكبر معونة من الولايات المتحدة سنة 2012 بقيمة تتجاوز 233 مليون دولار، والتي تبرعت أيضاً بنحو 244.5 مليون دولار خلال سنة 2013[83].

سابعاً: الرأي العام الدولي

يمثل الرأي العام الدولي بعداً مهماً بالرغم من أن آثاره السياسية لا تظهر على الفور، غير أننا أشرنا في التقارير السابقة إلى تدهور مستوى "الرضا" في المجتمع الدولي عن السياسات الإسرائيلية، وهو أمر يستحق العناية لا سيّما من قبل الجهات الفلسطينية المسؤولة، نظراً لآثاره على المدى البعيد.

وتشير استطلاعات الرأي العام الدولي أن المكانة الإسرائيلية تواصل تراجعها خلال سنتي 2012 و2013، كما يوضح الجدول التالي:

جدول 5/3: اتجاهات الرأي العام الدولي تجاه "إسرائيل" 2012–2013 (%)[84]

الدولة	2012		2013	
	إيجابي بشكل كبير	سلبي بشكل كبير	إيجابي بشكل كبير	سلبي بشكل كبير
الولايات المتحدة	50	35	51	32
كندا	25	59	25	57
تشيلي	21	34	29	41
المكسيك	19	44	13	53
البرازيل	17	58	15	58
البيرو	11	35	16	40
روسيا	25	26	23	32
فرنسا	20	65	21	63
بريطانيا	16	68	14	72
ألمانيا	16	69	8	67
إسبانيا	12	74	4	70
نيجيريا	54	29	35	38
كينيا	45	31	42	15
غانا	19	19	44	32
مصر	7	85	1	96
الصين	23	45	32	33
كوريا الجنوبية	20	69	23	56
أستراليا	18	65	16	69
الهند	17	29	16	26
باكستان	9	50	12	65
إندونيسيا	8	61	12	70
اليابان	3	45	3	54
بولندا	–	–	15	44
اليونان	–	–	15	46
تركيا	–	–	8	81
المعدل العالمي	**21**	**50**	**20**	**52**

عند مقارنة اتجاهات الرأي العام الدولي في سنة 2012 مع 2013، يتضح أن الموقف السلبي من "إسرائيل" ارتفع بنسبة 2%، بينما الموقف الإيجابي تراجع بنسبة 1%.

من ناحية أخرى، تمثل تقارير المنظمات الدولية غير الحكومية مصدراً للمعلومات للرأي العام الدولي عن السياسة الإسرائيلية، خصوصاً المنظمات ذات المصداقية العالية مثل تقارير منظمة العفو الدولية Amnesty International التي تدل تقاريرها لسنتي 2012 و2013[85] على تتبع دقيق للممارسات الإسرائيلية لا سيّما في ميادين مثل الأزمة الإنسانية الناتجة عن حصار قطاع غزة، أو قيود الحركة لسكان الضفة الغربية، أو الإخلاء القسري للمساكن، أو الإفراط في استخدام القوة، أو الاعتقال بدون أمر قضائي، وأوضاع المعتقلين والتعذيب وأوضاع اللاجئين، إذ تدين هذه التقارير كافة الممارسات الإسرائيلية في كل هذه الميادين.

فإذا علمنا أن منظمة العفو الدولية (نشأت سنة 1961 ومنحت جائزة نوبل للسلام سنة 1977، وتعمل في 150 دولة، ويتعاون معها نحو ثلاثة ملايين فرد في هذه الدول) أدركنا أهمية تقاريرها.

وتندرج منظمة أوكسفام Oxfam (المعنية بموضوعات الفقر وعدم العدالة، وتعمل في نحو تسعين دولة في التوجه نفسه)، فقد حملت هذه المنظمة في تقريرها سنة 2012 المسؤولية كاملة على "إسرائيل" في سوء الأوضاع المعيشية في الأراضي المحتلة سنة 1967، وهو ما دفع الحكومة الإسرائيلية إلى انتقاد حاد لتقارير المنظمة[86].

وفي السياق نفسه اصطدمت الحكومة الإسرائيلية في شباط/ فبراير 2012 مع منظمة الرؤية العالمية World Vision المسيحية الأنجليكانية، والتي تعد أغنى المنظمات الخيرية في العالم (2.8 مليار دولار)، بعد توجيه اتهامات —لم تثبت— عن تقديم فرعها في أستراليا دعماً مالياً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[87].

كما تدل تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر International Committee of the Red Cross (ICRC) لسنتي 2012 و2013 على سوء أحوال المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والأحوال المعيشية في قطاع غزة والضفة الغربية، وتوزع هذه التقارير في ثمانين دولة[88].

خلاصة إذا استثنينا حصول فلسطين على مقعد "دولة غير عضو" في الأمم المتحدة واستمرار تراجع تأييد الرأي العام الدولي لـ"إسرائيل"، فإن سنتي 2012 و2013 اتسمتا بتواري القضية الفلسطينية خلف تطورات دولية وإقليمية، أبرزها تداعيات الربيع العربي والملف النووي الإيراني والفشل في تحقيق الوعود الدولية بحلّ الدولتين أو بانتظام المساعدات الدولية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية.

وترافق مع ذلك فشل داخلي فلسطيني في مجال الوحدة الوطنية، وارتباك في سياسات السلطة الفلسطينية (تغير حكومي، واستقالة معلقة لفريق التفاوض الفلسطيني) واستمرار الاستيطان، وتواتر تقاريرٍ عن فتح ملف غور الأردن، لتسويةٍ ظلَّ تناولُ بنودها بيد الإعلام دون تبني واضح من جهات رسمية لما تتضمنه هذه التقارير عن مشروع أمريكي يتضمن في جوهره استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي على غور الأردن.

ومع أن استئناف المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ترافق مع تعهدات بالتوصل لحل في منتصف سنة 2014 تقريباً، إلا أن استمرار الاستيطان، وبدء الإدارة الأمريكية في صرف الأنظار نحو مشاريع جزئية (مثل غور الأردن، والإفراج عن بعض المعتقلين، والتنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة سنة 1967 والذي أشرنا له في اجتماعات البحر الميت...إلخ) يشير إلى أن سنة 2014 تنطوي على مخاطر عالية للغاية، لا سيّما في ظلّ الانصراف العربي نحو الهموم القُطرية بشكل شبه تام، وفي ظلّ تسويات إقليمية مع القوى المركزية الإقليمية في المنطقة، وتعثر علاقات بعض قوى المقاومة الفلسطينية المسلحة مع القوى المساندة لها.

هوامش الفصل الخامس

[1] Site of Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), Quartet Statements, http://www.unsco.org/q.asp

[2] Ibid.

[3] موقع قناة العالم، 2012/12/9.

[4] *The New York Times*, 26/10/2013.

[5] Site of USA TODAY, 20/3/2013, www.usatoday.com

[6] Site of About.com, US Foreign Policy, 16/11/2012, http://usforeignpolicy.about.com/

[7] Site of Inter Press Service New Agency (IPS), 12/11/2013, www.ipsnews.net

[8] Site of U.S. Department of State, http://www.state.gov/

[9] Committee Reports, 111th Congress (2009–2010), House Report 111–366, Departments Of Transportation And Housing And Urban Development, And Related Agencies Appropriations Act, 2010, Limitation On Assistance For The Palestinian Authority, sec. 7040(b), site of The Library of Congress Thomas, http://thomas.loc.gov/cgi-bin/cpquery/?&sid=cp1115EqlO&r_n=hr366.111&dbname=cp111&&sel=TOC_1095760&

[10] انظر حول هذه النقطة المراجع الأمريكية التالية:

Jim Zanotti, "The Palestinians: Background and U.S. Relations," CRS, 31/1/2014, pp. 15–16, https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL34074.pdf; and Jeremy Sharp, "U.S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background, Recent Trends, and the FY2011 Request," CRS, 15/6/2010, pp. 9–10, http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL32260.pdf

[11] **القدس**، 2013/2/12.

[12] **الأيام**، 2013/4/16؛ وانظر أيضاً:

Jim Zanotti, "U.S. Foreign Aid to the Palestinians," CRS, 30/9/2013, http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf

[13] U.S. Department of State, 26/5/2013.

[14] About.com, US Foreign Policy, 4/3/2012.

[15] Jim Zanotti, "U.S. Foreign Aid to the Palestinians," p. 5.

[16] **الغد**، 2012/6/13.

[17] موقع البنك الدولي، 2012/7/25، انظر: http://www.albankaldawli.org/

[18] About.com, US Foreign Policy, 23/11/2012.

[19] قدس نت، 2012/1/22؛ وانظر أيضاً: Site of The Palestinian Information Center (PIC), 22/1/2012.

[20] Site of the White House, 4/3/2012, http://www.whitehouse.gov/

[21] رويترز، 2012/2/6.

[22] سما، 2012/12/4.

[23] *The guardian* newspaper, 20/12/2013.

[24] Site of Reuters News Agency, 20/4/2012, http://www.reuters.com; and site of Arutz Sheva 7 (Israel National News), 22/4/2012, http://www.israelnationalnews.com/

[25] About.com, US Foreign Policy, 21/7/2013.

[26] The Times of Israel, 1/1/2014.

وقد سبق لنا أن أثرنا هذا الموضوع في نطاق دراسة مستقبلية للصراع العربي الصهيوني. انظر مجلة **شؤون عربية**، العدد 56، 1988، ص 65.

[27] *The Washington Post* newspaper,13/12/2013, http://www.washingtonpost.com/

[28] **القدس العربي**، 2013/5/30؛ و**الشرق الأوسط**، 2013/6/1.

[29] U.S. Department of State, 26/5/2013.

[30] Site of PLO Delegation to the United States, http://plodelegation.us/; and site of House Committee on Foreign Affairs, 21/12/2012, http://archives.republicans.foreignaffairs.house.gov/

[31] Spokesperson Victoria Nuland, Daily Press Briefing, Washington, DC, U.S. Department of State, 7/1/2013, http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2013/01/202522.htm

[32] See Spokesperson Victoria Nuland, Daily Press Briefing, Washington, DC, U.S. Department of State, 4/4/2013, http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2013/04/207080.htm

[33] Site of The American Presidency Project, 21/3/2013, http://www.presidency.ucsb.edu/

[34] Site of Anti–Defamation League (ADL), http://www.adl.org/

[35] Ibid.

[36] Ibid.

[37] **القدس**، 2013/10/2؛ وانظر: Site of J Street, http://jstreet.org/about

[38] Alexander Kouttab and Mattia Toaldo, "In Search of Legitimacy: The Palestinian National Movement 20 Years After Oslo," site of European Council on Foreign Relations (ecfr.eu), 9/10/2013, *passim*, http://www.ecfr.eu/

[39] موقع كل شي نيوز، 2013/4/12، انظر: http://www.kolshenews.com/؛ وانظر أيضاً: *Haaretz*, 3/12/2013.

[40] موقع البوابة نيوز، 2013/6/12، انظر: http://www.albawabhnews.com/

[41] Council of the European Union, Press Release 3166th Council meeting, Foreign Affairs, Brussels, site of Council of the European Union (CONSILIUM), 14/5/2012, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/foraff/130248.pdf

[42] Statement by EU High Representative Catherine Ashton on the latest Israeli announcement on settlements, EEAS, EU, 7/11/2013, http://eeas.europa.eu/statements/docs/2013/131107_01_en.pdf

[43] Statement by the Spokesperson of EU High Representative Catherine Ashton following her meeting with Palestinian President Abbas, EEAS, EU, 24/10/2013, http://eeas.europa.eu/statements/docs/2013/131024_04_en.pdf

[44] Site of European Parliament, 5/7/2012, http://www.europarl.europa.eu/

[45] وفا، 2012/1/12؛ وانظر أيضاً:
Haaretz, 14/9/2012; and site of European Commission, Development and Cooperation – EuropeAid, http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/country-cooperation/palestine/palestine_en.htm

[46] Site of United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA), 27/12/2013, http://www.unrwa.org/

[47] **الحياة الجديدة**، 2012/9/27.

[48] "Trading Away Peace: How Europe Helps Sustain Illegal Israeli Settlements," site of Congress: Irish Congress of Trade Unions, October 2012, http://www.ictu.ie/download/pdf/report_trading_away_peace.pdf

[49] **الأيام**، 2013/3/5.

[50] Guidelines on the eligibility of Israeli entities and their activities in the territories occupied by Israel since June 1967 for grants, prizes and financial instruments funded by the EU from 2014 onward, EEAS, EU, 19/7/2013, http://eeas.europa.eu/delegations/israel/documents/related-links/20130719_guidelines_on_eligibility_of_israeli_entities_en.pdf; and see Statement by the Delegation of the European Union to the State of Israel on the European Commission Notice (16/07/2013), EEAS, EU, http://eeas.europa.eu/delegations/israel/press_corner/all_news/news/2013/20131607_02_en.htm

[51] الجزيرة.نت، 2013/8/3.

[52] حول المكانة الدولية والوظيفة الاستراتيجية لهذه المجموعة، انظر:
Site of Oriental Review.org, 1/4/2013, http://orientalreview.org/

[53] Joseph S.Nye, *The Future of Power* (US: PublicAffairs, 2011), p. 125.

[54] Site of University of Toronto, Brics Information Centre, http://www.brics.utoronto.ca/docs/

[55] See Guidelines on the eligibility of Israeli entities and their activities in the territories occupied by Israel since June 1967 for grants, prizes and financial instruments funded by the EU from 2014 onward, EEAS, EU, 19/7/2013.

[56] Site of The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, official site, 12/2/2013, http://www.mid.ru/

[57] The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 22/12/2012.

[58] تأسست منظمة شنغهاي سنة 2001، وتضم إلى جانب روسيا كلا من الصين وجمهوريات آسيا الوسطى، كما تضم كدول مراقبة كلا من إيران ومنغوليا وباكستان والهند.

[59] Site of the Shanghai Cooperation Organization, 7/6/2012, http://www.sectsco.org/

[60] Site of Interfax, 28/4/2012, http://www.interfax-religion.com/

[61] **السبيل**، 2012/11/6.

[62] The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 4/10/2012.

[63] *Haaretz*, 28/3/2012; and Israel Ministry of Foreign Affairs, 20/3/2012.

[64] **الشرق الأوسط**، 2012/8/13؛ ووكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، 2012/5/23.

[65] Site of Xinhua News Agency, 6/5/2013, http://news.xinhuanet.com/

[66] سما، 2012/9/11.

[67] Ministry of External Affairs – New Delhi, *Annual Report 2012–2013* (New Delhi: Policy Planning and Research Division, Ministry of External Affairs, 2013), pp. 41–44.

[68] Site of Ministry of Foreign Affairs of Japan, 16/4/2014, http://www.mofa.go.jp/

[69] Ministry of Foreign Affairs of Japan, July 2013.

[70] Ibid.; and UNRWA, 11/11/2013.

[71] Site of United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL), http://unispal.un.org/unispal.nsf/home.htm

[72] United Nations (UN), General Assembly, General Assembly Votes Overwhelmingly to Accord Palestine 'Non–Member Observer State' Status in United Nations, Sixty–seventh General Assembly, GA/11317, 29/11/2012, http://www.un.org/News/Press/docs/2012/ga11317.doc.htm; UN, Secretary–General, Press Conference by Secretary–General Ban Ki–moon at United Nations Headquarters, SG/SM/14737, 19/12/2012, http://www.un.org/News/Press/docs/2012/sgsm14737.doc.htm; and see UN, Resolution adopted by the General Assembly [without reference to a Main Committee (A/67/L.28 and Add.1)], 67/19. Status of Palestine in the United Nations, sixty–seventh session, A/RES/67/19, UNISPAL, 4/12/2012, http://unispal.un.org/unispal.nsf/a06f2943c226015c85256c40005d359c/19862d03c564fa2c85257acb004ee69b?OpenDocument

[73] UN, General Assembly, Wrapping Up Annual Consideration of Question of Palestine, Situation in Middle East, Adopts Six Resolutions by Recorded Vote, Sixty–eighth General Assembly, GA/11460, 26/11/2013, http://www.un.org/News/Press/docs//2013/ga11460.doc.htm

[74] UN, Ban ki–moon Secretary–General, Secretary–General's message to International Conference on Solidarity with Palestinian and Arab Prisoners and Detainees held in prison of the Israeli Occupation Authorities, Iraq, 11/12/2012, http://www.un.org/sg/statements/?nid=6501

[75] Site of UN News Centre, Ban concerned and disappointed over Israel's new settlement plan for East Jerusalem, 2/12/2012.

[76] UN News Centre, UN chief deplores plans for further Israeli settlements in occupied Palestinian territory, 30/10/2013.

77 Human Rights Council Adopts 11 Resolutions On Iran, Democratic People's Republic Of Korea And Israeli Settlements, UNISPAL, 22/3/2012, http://unispal.un.org/unispal.nsf/0/e6fafbf0afd305e3852579ca0043e369?OpenDocument

78 Statement by the United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, site of Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), 20/2/2012, http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11846&LangID=E

79 "Boycott businesses that profit from Israeli settlements" – UN Special Rapporteur, OHCHR, 25/10/2012, http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12700&LangID=E

80 المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/3/15؛ وانظر أيضاً:
Human Rights Council Holds General Debate On Universal Periodic Review, site of The United Nations Office at Geneva (UNOG), 15/3/2013, http://www.unog.ch/

81 Security Council, UNISPAL, http://unispal.un.org/unispal.nsf/sc.htm

82 "UNRWA–opt Emergency Appeal 2013," UNRWA, p. 171, http://www.unrwa.org/sites/default/files/2013012971846.pdf

83 The LawFare Project, "Exposing & Reforming UNRWA," site of The LawFare Project, http://thelawfareproject.org/exposing_unrwa.pdf

84 "Views of Europe Slide Sharply in Global Poll, While Views of China Improve," site of World Public Opinion.org, 10/5/2012, http://www.worldpublicopinion.org/pipa/pdf/may12/BBCEvals_May12_rpt.pdf; and "Views of China and India Slide While UK's Ratings Climb: Global Poll," World Public Opinion.org, 22/5/2013, http://www.worldpublicopinion.org/pipa/2013%20Country%20Rating%20Poll.pdf

85 Site of Amnesty International, "Annual Report 2012," https://www.amnesty.org/en/region/israel-occupied-palestinian-territories/report-2012; and Amnesty International, "Annual Report 2013," http://www.amnesty.org/en/region/israel-and-occupied-palestinian-territories/report-2013

86 Site of British Broadcasting Corporation (BBC), 5/7/2012.

87 Site of the Australian Jewish News, 8/3/2012, https://www.jewishnews.net.au/; and see also World Vision International, site of Wikipedia, http://en.wikipedia.org/wiki/World_Vision_International#Evangelism

88 Site of International Committee of the Red Cross (ICRC), http://www.icrc.org/eng/where-we-work/middle-east/israel-occupied-territories/index.jsp

The Palestinian Strategic Report 2012-2013

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2012-2013 الذي يصدر للمرة الثامنة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2013، بل وجانباً من سنة 2014؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 13 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-28-4

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net